

الفصل العاشر

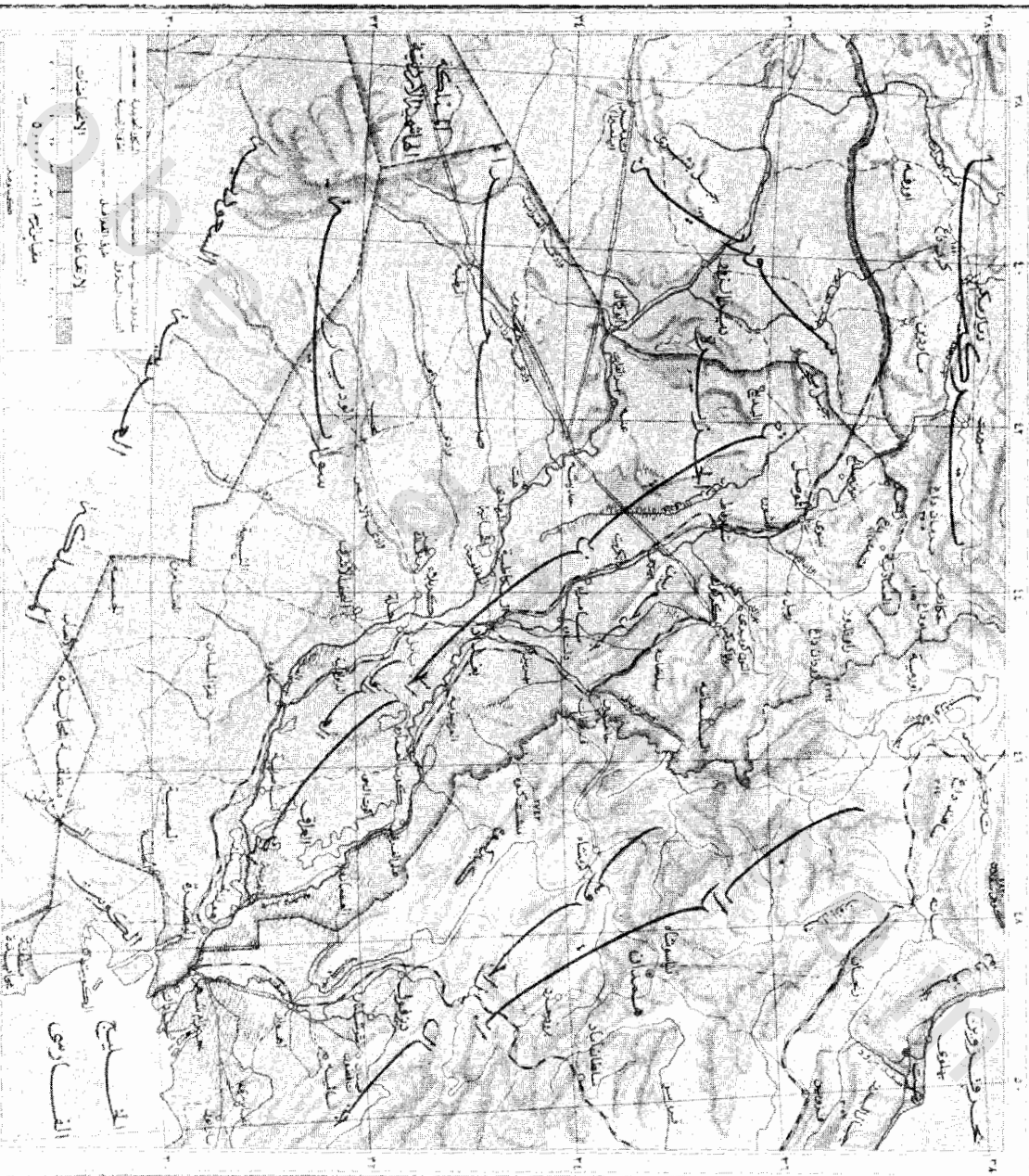
الغزوة الاستعمارية للعراق

- ١ - وقوع العراق تحت الاحتلال البريطاني البريطاني وسياسة الحكم المباشر .
- ٢ - الثورة العراقية .
 - تيارات الثورة العراقية .
 - ثورة النجف ١٩١٨ .
 - فتوى الشيرازي ضد الاحتلال .
 - ثورة ١٩٢٠ .
- ٣ - سياسة الحكم غير المباشر .
 - تنصيب فيصل ملكا على العراق .
 - معاهدة ١٩٢٢ .
 - مراجع للاستشاره .

١ - وقوع العراق تحت الاحتلال البريطاني وسياسة الحكم المباشر

عندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى أعدت بريطانيا قوة عسكرية بريطانية - هندية ، نزلت إلى البحر قرب شط العرب قادمة من البحرين في يوم ٦ من نوفمبر ١٩١٤ ، واستولت على البصرة ، وأمكنها في ٢٥ من يوليو ١٩١٥ السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية ، وأقامت حاكمًا سياسيًا في البصرة ، وأخذت في إدخال النظم الحديثة ، والتوغل في حياة أهلها على النحو الذي أثر فيما بعد في النزعة الانفصالية التي كان يطالب بها بعض وجوه المدينة وتجارها .

ولم تلبث بريطانيا أن وجهت حملة أخرى للاستيلاء على بغداد ، وضم ولايتي بغداد والبصرة إلى الإدارة الهندية مباشرة ، ولكن الحملة منيت بالفشل بعد أن حوصرت في الكويت حصارًا طويلًا ، واضطرت إلى التسليم بدون قيد أو شرط في ٢٩ أبريل ١٩١٦ . ولكن بعد اتفاقية سايكس بيكو السرية سارعت بريطانيا لإتمام السيطرة على المنطقة ما بين بغداد والبصرة (وهي التي أصبحت من نصيبها بموجب هذه الاتفاقية) ، وأعدت جيشًا على رأسه الجنرال مود Maude أمكنه التقدم والاستيلاء على بغداد يوم ١١ مارس ١٩١٧ بعد انسحاب القوات العثمانية منها ، وقد استمر تقدم القوات البريطانية بعد ذلك لاحتلال الجهات الأخرى في العراق شمالًا ، حتى أصبحت على بعد ١٢ ميلًا من الموصل ، حين أعلنت الهدنة في نوفمبر ١٩١٨ ، ولكن القوات البريطانية تقدمت مع ذلك لاحتلالها برغم الهدنة . وكانت الموصل بمقتضى اتفاقية سايكس بيكو ضمن منطقة النفوذ الفرنسي . وعلى ذلك استغرق غزو العراق أكثر من أربع سنوات .



مقیاس ۱:۱۰۰,۰۰۰
نقطه شمال
ارتفاعات
انحدارات

البحر
الفرس

ومند البداية أعلن البريطانيون أنهم لم يأتوا إلى العراق فاتحين بل محررين .
 ففي يوم ١٩ من مارس ١٩١٧ أى بعد الاستيلاء على بغداد بأسبوع واحد ،
 أصدر الجنرال مود إلى أهالى بغداد منشوراً أعلن فيه أن القوات البريطانية لم
 تأت فاتحة غازية ، بل محررة منقذة ، وفي ٧ نوفمبر ١٩١٨ صدر التصريح
 الفرنسى الإنجليزى المشهور ، الذى نص على أن غاية الدولتين هى « تحرير
 الشعوب التى رزحت تحت النير التركى تحريراً تاماً ، وتأييد وتشجيع قيام
 حكومات وإدارات وطنية فى كل من سوريا والعراق وقد حررها الحلفاء
 فعلاً » .

على أن السياسة البريطانية الفعلية فى ذلك الحين كانت تسير فى طريق
 استعمار العراق ، وإن انقسمت إلى مدرستين : الأولى : هى المدرسة الهندية
 ذات الارتباط الوثيق مع شركات البترول العاملة فى إيران والعراق ، وكانت
 تسعى لإلحاق العراق بالملكات البريطانية ، وهى مدرسة الحكم المباشر .
 والثانية : وهى مدرسة القاهرة : المكونة من رجال القسم العربى فى دار المندوب
 السامى بالقاهرة الذى يشرف عليه كلايتون Clayton وهوجارث Hogarth
 ولورنس Lawrence ، وهى مدرسة الحكم غير المباشر .

وفى الفترة الأولى من الاحتلال كان ممثل بريطانيا فى العراق ، هو
 الكولونيل أرنولد ولسن Arnold Wilson الذى أصبح مندوباً عاماً بالنيابة عن
 السير برسى كوكس COX ابتداءً من ربيع ١٩١٨ إلى خريف ١٩٢٠ ، وكان
 ضابطاً فى الجيش الهندى ويمثل المدرسة الهندية . وكان من رأيه أن منح الاستقلال
 لدولة صغيرة يقل تعدادها عن ثلاثة ملايين ، بعد رجوعاً إلى الوراء ، بل هو
 خطوة نحو الفوضى ، وأن الوضع الأفضل للعراق - فى تصوره - هو قيام دولة
 محمية من نوع ما ، يمكن أن تتدرج حتى تصل فى وقت غير بعيد إلى وضع
 الدومنيون تحت التاج البريطانى . وكان لذلك يرى أن يحكم العراق حكماً
 مباشراً ، على أن يرتبط القسم الجنوبى فيه خاصة ارتباطاً كلياً بحكومة الهند ،
 أو على الأقل يبقى مدة خمس سنوات تحت الحكم البريطانى المباشر . ولتنفيذ

هذه السياسة أخذ يعمل على « تهديد » العراق ، وخاصة القسم الجنوبي ، عن طريق إدخال التنظيم والقوانين والمبادئ الإدارية والقضائية الهندية ، وتركيز السلطات الأساسية في يد الحكام السياسيين الإنجليز ومعاونيهم ، وتعيين العراقيين في الوظائف الثانوية - أما في الجهات العشائرية ، فقد اعتمد على شيوخ القبائل باعتبارهم قوة مهمة في تحقيق الأمن ، ومكنهم من الانتفاع بالأراضي الأميرية الشاسعة ، ومنحهم الاقطاعات الكبيرة لتمكين النظام الإقطاعي في العراق ، وإغرائهم على الخضوع للنفوذ البريطاني .

٢ - الثورة العراقية

تيارات الثورة العراقية :

كان من الطبيعي أن تثير هذه السياسة ثائرة الوطنيين العراقيين ، الذين كانوا في ذلك الحين ينتمون إلى تيارين وطنيين ، التيار الأول : هو التيار القومي العربي ، والتيار الثاني : هو التيار الإسلامي .

وبالنسبة للتيار الأول ، فقد كان يتركز في الوطنيين الذين اشتركوا في الجمعيات العربية السرية ، وفي نادى المنتدى الأدبي ، وفي حزب العهد ، واشتركوا في مؤتمر باريس ١٩١٣ ، كما اشتركوا في الثورة العربية التي أعلنها الشريف حسين في الحجاز ضد الحكم التركي . وكان جزء كبير من هؤلاء الوطنيين في الشام مع الأمير فيصل ، وفيهم عدد كبير من الضباط العراقيين الذين التحقوا بالقوات العربية في الحجاز ، أو هربوا من الجيوش العثمانية . وكان أولئك الضباط وأصحابهم الآخرون من أهم زعماء الثورة ، كما كانوا حلقة الاتصال بين العراق وسوريا . وقد عملوا على تنشيط الجمعيات السرية والعلنية للمطالبة باستقلال العراق ، وقربوا مابين الشيعة والسنيين . وعندما أعلن المؤتمر السوري في دمشق في ٨ من مارس ١٩٢٠ قيام مملكة سوريا الكبرى المستقلة شاملة لبنان وفلسطين ، والمناداة بالأمير فيصل ملكاً عليها ، عقد العراقيون في الشام مؤتمراً أعلنوا فيه استقلال العراق ، وطالبوا بأن يكون أحد أنجال الملك حسين (الأمير عبد الله) ملكاً عليها ، وأيدوا استقلال سوريا ، وطلبوا إيجاد علاقات خاصة بين سورية والعراق .

أما بالنسبة للتيار الثاني ، وهو التيار الإسلامي ، فقد كان يتركز بالدرجة

الأولى في النجف وكر بلاء ، اللتين كانتا تكونان مركزاً مزدوجاً للفران السياسي بحكم مركزهما الديني العظيم في نفوس العراقيين . وكان هذا التيار بطبيعته معاديا للبريطانيين منذ البدء ، ولذلك لاغربة إذا كان هو الذي فجر الثورة .

ثورة النجف ١٩١٨ :

كان الشعور في النجف في أثناء الحرب العالمية الأولى منقسماً تجاه العثمانيين والإنجليز ، ففي حين كانت الطبقة الخاصة ، ومن ضمنها كثير من علماء الدين ، يشايعون العثمانيين ، وقد انضموا إلى صفوفهم بدون قيد أو شرط ، كان سواد النجف ضد العثمانيين ، مما أدى إلى قيامهم بالثورة ضدهم خلال سنة ١٩١٧ . ولكن الثقة في الإنجليز أخذت تتزعزع ، وتتكشف أكاذيب الدعاية في نفوس النجفيين بعد أن ذاقوا مختلف أساليب العنف والاذلال على يد أفراد الجيش الانجليزى . وقد بدأ رد الفعل بالدرجة الأولى في الأوساط الإسلامية التي ألقت عناصر منها « جمعية النهضة الإسلامية السرية » ، تحت إشراف محمد الجواد الجزائري . وقد أخذت هذه الجمعية ، في طبع المنشورات وتوزيع البيانات التي تندد بالسياسة الانجليزية ، وأرادت توريط النجفيين في النضال عن طريق بعض الأعمال ضد الإنجليز ، ولكن السواد النجفى العام لم ترق له هذه الأعمال ، خوفاً على النجف والعتبات المقدسة ، كما لم ترق هذه الأعمال أيضاً للطبقة الخاصة من العلماء والتجار وأرباب الثراء . ولكن مع استفزازات الاحتلال البريطاني المستمرة لم يجد النجفيون مفرّاً من ترك الخلافات والاتحاد للقيام بالثورة .

في هذا الجو المهيأ للثورة ، نمت جمعية النهضة ، وكثر أنصارها ، واتصل بها سرّاً الثوريون العراقيون . - أو « الائتلافيون » حسب اصطلاح العصر العثماني . وأصبحت تتكون من جناحين ، جناح سياسى ، وجناح عسكرى . وقد بلغ أعضاء الجناح الأخير مائتين من الشباب ، انقسموا إلى ثلاث

جماعات : جماعة كاظم صبي ، وجماعة الحاج نجم ، وجماعة أولاد سعد الحاج .

وفي يوم ١٩ مارس ١٩١٨ قاد الحاج نجم جماعته في هجوم على دار الحكومة أسفر عن قتل الحاكم البريطاني الكابتن مارشال . وسرعان ما حاصر البريطانيون النجف محاصرة دامت أربعين يوماً ، واستولوا عليها ، وقاموا بسلسلة من أعمال القمع تمثلت في نفى مائة شخص من وجوه المدينة إلى الهند دون محاكمة ، وإحالة أربعين إلى محكمة عسكرية من بينهم عضوان من الجناح السياسى لجمعية النهضة الإسلامية هما : الشريف محمد على ، والسيد إبراهيم السيد باقر المعروف بالبهبهاني . وحكمت بالإعدام على أحد عشر ثائراً من الجناح 'العسكري لجمعية النهضة على رأسهم الحاج نجم .

فتوى الشيرازى ضد الاحتلال :

أما في مدينة كربلاء فقد اشتدت الحركة الوطنية فيها ، وأصدر الإمام الشيعى محمد تقى الدين الشيرازى ، كبير المجتهدين الذى أصبح الرئيس الروحى الأعلى للثورة ، فتوى أكد فيها أن « ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين » ، وطبعت هذه الفتوى ووزعت في أنحاء العراق . وقد سارعت السلطات البريطانية إلى نفى اثني عشر شخصاً ، منهم الشيخ محمد رضا نجل الشيرازى ، إلى جزيرة « هنجام » في الخليج . ولكن ذلك لم يفت في عزيمة الشيرازى الذى أصدر فتوى أخرى تنص على أن « مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ، ويجب عليهم ضمن مطالباتهم رعاية السلم والأمن ، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنجليز عن قبول مطالبهم » .

ثورة ١٩٢٠ :

على أن الثورة العراقية لم تبدأ بالمعنى الصحيح إلا في سنة ١٩٢٠ . وقد وقع الاصطدام الحقيقي مع الانجليز في جبهتين : الأولى في شمال العراق ، وخاصة في مدينة تل أعفر « تلعفر » ، وقد بدأت في أواخر ربيع ١٩٢٠ ، والثانية في وسط العراق ، وقد وقعت في أواخر يونية ١٩٢٠ .

أما الحوادث التي وقعت في شمال العراق فكان مركزها سوريا . وكان الموقدون لجذوتها الضباط العراقيون في الحكومة العربية في الشام . وكان قيام دولة عربية في الشام قد حفز همة هؤلاء الضباط إلى إنشاء دولة في العراق أيضا ، وقد عملوا - كما ذكرنا - على تنشيط الجمعيات السرية والعلنية للمطالبة باستقلال العراق ، ومن أبرز العراقيين في هذا الحقل ياسين باشا الهاشمي رئيس أركان حرب الدولة العربية في الشام ، وجميل المدفعي ، وعلى جودت الأيوبي ، ونوري السعيد وجعفر العسكري وإلى حلب .

وفي ديسمبر ١٩١٩ رأى الضباط العراقيون أن يقوموا بعمل إيجابي لتخليص العراق من الحكم البريطاني ، فقرروا خطوة أولى ، الاستيلاء على « دير الزور » ، وضمها إلى الدولة العربية في الشام ، وجعلها مركزا لنشاطهم . فهاجم رمضان شلاش وعشائره وعشائر لعكيدات المدينة ، وأسروا الحاكم البريطاني ، ولم يخلصه إلا تعهد البريطانيين أمام جعفر العسكري باشا وإلى حلب ، بترك دير الزور للعرب ، وأصبحت هذه المدينة عقب ذلك مركزا من مراكز الدعاية الوطنية القومية العربية ، كما أصبحت مركزا للإدارة العربية . وبلغ تأثيرها في هذا الشأن مبلغا دعا الجنرال هاندن ، قائد القوات البريطانية في العراق في أثناء الثورة ، إلى الاعتراف بأنه « لو استعاد البريطانيون دير الزور لما وقعت الثورة في العراق » .

ثم قامت حملة بقيادة جميل المدفعي بغرض احتلال الموصل ، وحاصرت

تلعفر واستولت عليها ، ولكن اضطرت إلى الانسحاب ، بعد أن تفرقت بعض العشائر التي آزرتها في أول الأمر ، وهكذا لم يكتب لهذه الحملة أن تحقق أهدافها النهائية في احتلال الموصل وإشعال الثورة في العراق .

أما في ميدان الفرات الأوسط فقد قام فريق من الطوالم ، وهم فخذ من عشيرة بنى جحيم ، بالهجوم على مقر الحكومة في « الرميثة » ، وأطلقوا سراح شيخهم « شعلان أبي الجون » الذي اعتقل بحجة عدم دفع الضرائب المستحقة عليه . وقاموا بقلع السكة الحديدية جنوب الرميثة وشمالها . وفي نفس الوقت قامت عشائر أخرى في « السماوة » بمحاصرة الحامية البريطانية واقتلاع السكة الحديدية . ومع أن القوات البريطانية استطاعت فك الحصار فإنها لم تستطع البقاء واضطرت إلى الانسحاب يوم ٢١ يوليو .

وفي هذه الأثناء بدأ نشاط زعماء عشائر الشامية بعقد مؤتمرات للمذاكرة فيما بينهم بشأن الوضع السياسي العام ، وطالبوا في لقاء بحاكم الشامية بمنح العراق الاستقلال التام ، وإطلاق حرية الرأي وإعادة المنفيين . وعندما رفض الإنجليز ، قام فريق من آل فتلة وآل إبراهيم والغزالات وجماعة السيد هادي آل زوين بحصار « أبي صخير » ، وتوجه قسم من القوات لمحاصرة « الكوفة » ، واضطر الإنجليز إلى عقد هدنة ، ولكنهم عادوا إلى خرقها ، فسارت بعض القبائل واحتلت الكوفة ، وكانت تستهدف احتلال الحلة . وفي مزرعة الرستية المعروفة « بالرارنجية » انقض الثوار على القوات البريطانية فكبدوها خسائر عظيمة ، وغنموا عدداً كبيراً من البنادق والرشاشات والعتاد . كما دارت مواقع أخرى في منطقة الفرات وخاصة في قلعة سكر والخضر والشرطة وسوق الشيخ التي تخلت عنها السلطات البريطانية ، كما تخلت عن الديوانية . وكان من أبرز ما أوقعه الثوار بالبريطانيين ضرب الباخرة الانجليزية فاير فلاي في شط الكوفة وتعطيلها ، وإبادة حامية جاءت في ٣ سبتمبر لإنقاذ الحامية المحصورة في السماوة .

في ذلك الحين استطاع دعاة الثورة في بغداد والكاظمية والنجف وكرلاء

إثارة الشعور ضد البريطانيين ، وفي يوم ٣ أغسطس أشعل الثوار النيران في مستودع الآلية ، فدمروا جميع الوقود والذخيرة ، مما كاد يشل حركة النقل البريطانية في جميع أنحاء العراق . وقبل ذلك خرب الوطنيون السكة الحديدية في شمال بغداد . وفي قضاء الفلوجة قتل الوطنيون الكولونيل لجمن ، فكان فاتحة لقيام الثورة فيه ، واضطرت القوات البريطانية إلى الانسحاب من هيت والرمادي ، وبقيت الفلوجة منقطعة عن بغداد حتى أوائل سبتمبر . كما قامت العشائر بقضاء سامراء بحصارها بتحريض من السيد محمد الصدر .

كما قامت الثورة في لواء بعقوبة ، وشكل الثوار حكومة مؤقتة في مدينة بعقوبة ، وطهروها من الاحتلال في ٦ أغسطس ١٩٢٠ . كما عم العصيان لواء كركوك ، وضرب الثوار السكة الحديدية ، وقامت في لواء أربيل المناوشات بين الأهالي والسلطة . ثم احتلت العشائر المقدادية شهربان . كذلك ثارت القبائل الكردية فاحتلت السعدية وخانقين ، كما قامت حكومة مؤقتة في مندلي ، ودخلت العشائر مدينة كُفري .

وقد استمرت الثورة أربعة أشهر و ٢٧ يوماً (٣٠ يونيو - ٢٧ نوفمبر ١٩٢٠) قبل أن تتمكن السلطات البريطانية من إخمادها ، وقد كبدت القوات البريطانية حسب الإحصاءات البريطانية ٤٢٦ قتيلًا ، و ١٢٢٨ جريحًا ، و ٦١٥ مفقودًا . كما كلفتها خسائر مالية قدرت بـ ٤٠ مليون جنيه إسترليني ، أي أكثر بكثير مما صرف على الثورة العربية في الحجاز والدولة العربية في الشام .

٣ - سياسة الحكم غير المباشر

على هذا النحو كانت ثورة ١٩٢٠ تعبيراً بليغاً عن فشل سياسة الحكم المباشر التي كانت تؤمن بها المدرسة الهندية ، وانتصار سياسة الحكم غير المباشر التي كانت تتبعها مدرسة القاهرة . وكان لورنس قد اقترح في نوفمبر ١٩١٨ تقسيم العراق إلى قسمين تحت حكم الهاشميين : قسم يتألف من ولاية بغداد والبصرة ، ويكون مملكة عراقية تحت حكم الأمير عبد الله ، وقسم آخر يتألف من ولاية الموصل ، يكون إمارة منفصلة تحت حكم الأمير زيد بن الحسين . على أنه بعد اتفاق إنجلترا وفرنسا في مؤتمر سان ريمو في أبريل ١٩٢٠ على وضع العراق كله تحت الانتداب البريطاني ، وبعد اشتعال ثورة ١٩٢٠ ، تقرر تكوين دولة عربية في العراق الموحد ذات حكومة وطنية تحت السيطرة البريطانية . وتعيين مندوب سامي بريطاني يعاونه مستشارون في كل الوزارات ، يتولى الهيمنة الفعلية على أمور العراق .

وقد اختير لتنفيذ هذه السياسة السير برسي كوكس Percy Cox الذي وصل إلى العراق في أول أكتوبر ١٩٢٠ ، لتشكيل حكومة مؤقتة تمهد لتنصيب ملك العراق ، وإجراء انتخابات عامة لتكوين مجلس تأسيسى . وقد تمكن بالفعل من تكوين أول وزارة عراقية في ظل هذا النظام برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب الأشراف ، وعضوية ثمانية وزراء ، واثنى عشر وزيراً بلا وزارة . وفي مؤتمر القاهرة الذي عقد برئاسة تشرشل ، وزير المستعمرات ، في ١٢ من مارس ١٩٢١ ، تقرر التخلي عن أية محاولة لضم جنوب العراق ووسطه إلى الهند ، وتأسيس دولة عراقية تضم الموصل ، وتعقد معها معاهدة تفرض سيطرة بريطانيا عليها عسكرياً وسياسياً ، كما تقرر اختيار فيصل ، الذي فقد عرش الشام بعد معركة ميسلون ، ملكاً على العراق .

تنصيب فيصل ملكًا على العراق :

وكانت الخطوة التالية هي تنصيب فيصل ملكًا على العراق . وفي ذلك أصدر المندوب السامي يوم ٥ من يوليو ١٩٢١ بلاغًا إلى العراقيين ، أعلن فيه أن الحكومة البريطانية ترى أن الأمير فيصل هو أنسب مرشح للعرش العراقي ، وأنه إذا وقع عليه انتخاب الشعب سوف تؤيده بريطانيا . وبناء على ذلك أصدر مجلس الوزراء في يوم ١١ من يوليو قرارًا بالإجماع بالمناداة بسموه ملكًا ، على أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون . وجرى التصويت على قرار مجلس الوزراء في أنحاء العراق ، فظهر أن ٩٦٪ من الشعب العراقي يؤيد هذا القرار . وبناء على ذلك تم تنصيب الأمير فيصل ملكًا على العراق يوم ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٢١ .

معاهدة ١٩٢٢ :

كانت الخطوة التالية بالنسبة للسياسة البريطانية بعد تنصيب فيصل على العراق ، هي تقنين السيطرة البريطانية على العراق عن طريق عقد معاهدة بريطانية عراقية ، تضمن السيطرة البريطانية العسكرية والسياسية ، وتكون بديلا عن صك الانتداب . وفي ذلك تقدمت بريطانيا إلى الحكومة العراقية بمشروع معاهدة يضع في يدها أمر علاقات العراق الخارجية والاشراف المالى على البلاد ، ويحتم على ملك العراق الاسترشاد بمشورة المندوب السامي وتعيين موظفين بريطانيين في بعض المناصب الهامة .

على أن هذا المشروع لم يلبث أن ووجه بمعارضة شديدة من القوى الوطنية العراقية ، التي انتظمت في ذلك الحين في ثلاثة أحزاب بما يناسب العهد الجديد

هى : الحزب الحر العراقى ، وقد أنشأه السيد محمود النقيب ، أكبر أنجال رئيس الوزراء ، ومن أبرز أعضائه الشاعر العراقى جميل صدقى الزهاوى - وحزبان معارضان هما : حزب النهضة ، الذى كان مقره فى الكاظمية ، والحزب الوطنى ، ومقره بغداد .

وبينما قامت سياسة الحزب الحر العراقى على مساندة الحكومة ، والتفاهم مع البريطانيين ، وعقد المعاهدة التى طرحتها السياسة البريطانية على الوزارة مع تحوير بسيط ، كان الحزبان الآخران يعارضان المعاهدة ويريان فيها صورة للانتداب الذى رفضه الشعب وكان من أسباب ثورته . وقد أدى النشاط المشترك لهذين الحزبين فى نقد مشروع المعاهدة ، إلى قيام حملة من الاحتجاجات على هذا المشروع ، اضطرت النقيب إلى الاستقالة يوم ١٤ من أغسطس ١٩٢٢ نزولا على رغبة الملك وبناء على ضغط الرأى العام .

وقد أغرى سقوط الوزارة الحزبين على مزيد من النشاط لاسقاط المعاهدة أيضًا . فنظما مظاهرة كبرى لهذا الغرض توجهت يوم ٢٣ أغسطس (عيد جلوس الملك) ، إلى القصر الملكى مطالبة بعدم الموافقة على المعاهدة ، وتكوين حكومة وطنية لاتتلقى أوامرها من دار الانتداب . وقد استفرت هذه المظاهرة برسى كوكس ، المندوب السامى ، ومعه بعض الشخصيات البريطانية الذين قدموا إلى القصر للتبريك ، مما أدى إلى تحركه سريعا لاختاد هذه المعارضة ، فأغلق الحزبين ، وصادر الجريدتين اللتين تنطقان بلسانيهما ، وألقى القبض على محرريهما ، كما أمر باعتقال سبعة من الزعماء ، ونفيهم إلى جزيرة « هنجام » فى الخليج ، وطلب إلى السيد محمد الصدر ، والشيخ الخالصى ترك العراق ، ثم أمر بمنع الاجتماعات العامة ، ووجه طائراته إلى النجف لتهديد القبائل وتشيت تجمعاتها .

وفى هذا الجو من إخماد المعارضة أصر المندوب السامى على عودة النقيب إلى الحكم مرة أخرى ، لإتمام مهمته فى التوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية .

وبالفعل وافقت الحكومة يوم ١٠ من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٢ على المعاهدة في شكلها الأخير ، ولكنها علقت نفاذها على شرط هام هو إقرارها من المجلس التأسيسي المنتظر .

وقد كان من الطبيعي بعد ذلك أن تقوم الوزارة بإجراء الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي ، ولكن هذه الخطوة تأخرت . فقد شعر الشعب بعد نشر المعاهدة أن الانتخابات المزمع إجراؤها مقصود بها إسباغ الصفة الشرعية على المعاهدة . فصدرت فتاوى رجال الدين بعدم إجراء الانتخابات إلا بعد إطلاق الحرية للشعب في تأليف الأحزاب ، وإطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات ، وسحب المستشارين الأجانب ، وإعادة المنفيين . وقد أيد الشعب هذه الفتاوى ، وسرت الدعوات بمقاطعة الانتخابات ، حتى عجزت الوزارات المتعاقبة عن إجراء الانتخابات .

على أن وزارة جعفر العسكري التي تألفت يوم ٢٢ من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٣ من فلول العسكريين الذين خدموا في الجيش العثماني ، ثم خدموا الملك فيصل وأسرته في الحجاز وسوريا والعراق ، نجحت في إتمام عملية الانتخابات ، واجتمع المجلس التأسيسي في يوم ٢٧ من مارس (آذار) ١٩٢٤ للنظر في المسائل الآتية بالترتيب الآتي :

١ - البت في المعاهدة البريطانية .

٢ - سن الدستور العراقي .

٣ - سن قانون المجلس النيابي .

وكان القصد من هذا الترتيب هو أن يتيقن أعضاء المجلس أن النظام الدستوري والحياة النيابية معلقان على التصديق على المعاهدة .

وسرعان ما أخذت الضغوط تتوالى على المجلس للتصديق على المعاهدة . فقد

أوحى إلى أعضاء المجلس بأن مصير ولاية الموصل ، التي كانت تتنازع عليها تركيا الكمالية ، منوط بالتصديق على المعاهدة . كما أفهموا أنه إذا لم يتم التصديق على المعاهدة ، فإن بريطانيا ستطلب إلى عصبة الأمم الموافقة على صك الانتداب بالصيغة الأولية . وجرى التهديد بحل المجلس التأسيسي إذا رفض التصديق على المعاهدة . وتحت هذا الضغط صدق المجلس على المعاهدة في يوم ١٠ يونيه ١٩٢٤ بأغلبية ٣٧ ضد ٢٤ ، وامتناع ثمانية ، وغياب واحد وثلاثين .

وقد اشتملت المعاهدة على جميع مبادئ الانتداب . فقد فرضت على ملك العراق استشارة الحكومة البريطانية في جميع الشئون المهمة التي تمس تعهدات ومصالح بريطانيا الدولية والمالية ، وفي كل ما يؤدي إلى سياسة مالية ونقدية . كما نصت على أن ينظم الملك قانوناً أساسياً (دستوراً) يعرضه على المجلس التأسيسي ، يشترط فيه « ألا يحتوى على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة » . وإلى جانب نصوص المعاهدة اشتملت على بروتوكول في تحديد مدتها ، وأربع اتفاقيات تتعلق بالشئون المالية والعسكرية والقضائية والموظفون البريطانيون . وعلى هذا النحو سقطت العراق في يد السيطرة الاستعمارية البريطانية .

مراجع للاستشارة :

- السيد محمد علي كمال الدين : الثورة العراقية الكبرى لسنة ١٩٢٠
 (العراق : منشورات دار البيان ١٩٧١)
 السيد عبد الرازق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث (صيدا
 ١٩٤٨)
 عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال (معهد
 الدراسات العربية العالية ١٩٥٤)

Longrigg, S.H., Iraq 1900-1950, A Political, Social and Economic History
 (London 1953)

obeikandi.com

مراجع الدراسة

- إحسان الهندى : معركة ميسلون (دمشق - ١٩٦٧)
- أرجمند كوران ، الدكتور : السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسى للجزائر ، ١٨٢٧ - ١٨٤٧ ترجمة الدكتور عبد الجليل التميمى (تونس ١٩٧٤ .
- الجبرى ، عبد الرحمن : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، سبعة أجزاء (لجنة البيان العربى)
- الجبرى ، عبد الرحمن : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين (لجنة البيان العربى) .
- الحبيب تامر ، الدكتور : هذه تونس (مكتب المغرب العربى بالقاهرة - مطبعة الرسالة ١٩٤٨) .
- الرافعى ، عبد الرحمن : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، الجزء الأول والثانى والثالث .
- الرافعى ، عبد الرحمن : الثورة العربية والاحتلال البريطانى (القاهرة : الطبعة الأولى . ١٩٣٠)
- السيد عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث (صيدا - ١٩٤٨) .
- السيد محمد على كمال الدين : الثورة العراقية الكبرى لسنة ١٩٢٠ (العراق : منشورات دار البيان ٧١) .
- أمين سعيد : ثورات العرب فى القرن العشرين (القاهرة - دار الهلال) .
- ثورة العرب ، مقوماتها ، أسبابها ، نتائجها - بقلم أحد أعضاء الجمعيات السرية (القاهرة ، ١٩١٦)

- جلال يحيى ، الدكتور : السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠ - ١٩٦٠ (القاهرة دار المعونة ١٩٥٩)
- جلال يحيى ، الدكتور : المغرب الكبير في العصور الحديثة وهجوم الاستعمار .
- جلال يحيى ، الدكتور : المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال (الدار التونسية للطباعة والنشر ١٩٦٦) .
- جلال يحيى ، الدكتور : عبد الكريم الخطابي (القاهرة : سلسلة أعلام العرب ١٩٦٨) .
- د . جمال حمدان : استراتيجية الاستعمار والتحرير (كتاب الهلال ٢٠٥ - ابريل ١٩٦٨)
- د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ، ١٨٤٠ - ١٩١٤ (مطبعة عين شمس ١٩٦٦)
- جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تعريب على حيدر الركابي (دمشق ، ١٩٤٦) .
- حزب الاستقلال المراكشي : المغرب الأقصى ، مراكش (القاهرة ، مكتب المستندات والأنباء ١٩٥١)
- خيرية قاسمية ، الدكتورة : الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠ (القاهرة ، دار المعارف ١٩٧١) .
- زين نور الدين زين : الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان . (بيروت : دار النهار ١٩٧١)
- زين نور الدين زين : نشوء القومية العربية (بيروت ١٩٦٨)
- ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية (دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٥)
- ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية (القاهرة ١٩٥٥)
- شارك هنري تشرشل : حياة الأمير عبد القادر ، ترجمة وتقديم وتعليق الدكتور أبو القاسم سعد الله (الدار التونسية للنشر ١٩٧١) .
- صلاح العقاد ، الدكتور : المغرب العربي ، الجزائر ، تونس ، المغرب

الأقصى (القاهرة : الأنجلو المصرية ١٩٦٩)

- صلاح العقاد ، الدكتور : التيارات السياسية في الخليج العربي
(الانجلو المصرية ١٩٦٥)

- صلاح العقاد ، الدكتور : المغرب العربي (الانجلو المصرية ١٩٦٩)

- عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال (معهد
الدراسات العربية ١٩٥٤) .

- عبد الرحيم عبد الرحمن ، الدكتور : الريف المصرى في القرن الثامن
عشر (كلية آداب عين شمس ١٩٧٤) .

- عبد الغفار محمد حسين ، الدكتور : الحركة الوطنية في تونس ١٨٨١ -
١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة من كلية آداب القاهرة) .

- علال الفاسى : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي (القاهرة
١٩٤٨) .

- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : الجيش المصرى في السياسة
(القاهرة ، هيئة الكتاب ٧٧)

- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : قادة الثورة العربية وفكرة السلطة .

- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : صراع الطبقات في مصر (بيروت
١٩٧٨)

- لينين : الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (موسكو)

- ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعى (موسكو ١٩٦٨)

- مذكرات الملك عبد الله : (عمان - ١٩٦٥) .

- محمد بن عبود : مركز الأجانب في مراكش (القاهرة - مكتب المغرب
العربى) .

- محمد شفيق غربال : العوامل التاريخية في بناء الأمة العربية (معهد
الدراسات العربية ١٩٦١)

- محمد محمود السروجى ، الدكتور : العلاقات التونسية الفرنسية من
الحماية إلى الاستقلال (الإسكندرية ، مطبعة المصرى) .

- نقولا زيادة ، الدكتور : تونس في عهد الحماية من ١٨٨١ - ١٩٣٤

- (القاهرة ، معهد الدراسات العربية ١٩٦٣) .
- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالى للإيالة الجزائرية ١٨٠٠ - ١٨٣٠ (بحث لدكتوراه الدور الثالث بجامعة الجزائر غير منشور)
- هنرى أنيس ميخائيل : العلاقات الإنجليزية الليبية (القاهرة ، هيئة الكتاب ١٩٧٠) .
- محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : السنوسية دين ودولة (القاهرة ، دار الفكر العربى ١٩٤٨) .
- ياخيموفتش ، ب . : الحرب التركية الإيطالية ١٩١١ - ١٩١٢ ، ترجمة د . هاشم صالح التكريتى (بيروت ، منشورات الجامعة الليبية ١٩٧٠) .
- يونس درمونة : تونس بين الحماية والاحتلال (القاهرة ، مكتبة الخانجي ، مطبوعات مكتبة تونس الحرة)
- عبد الجليل التميمي ، الدكتور : بحوث ووثائق فى التاريخ المغربى ١٨١٦ - ١٨٧١ (تونس : الدار التونسية للنشر ١٩٧٢) .

مراجع أجنبية

- BLUNT, W.S., SECRET HISTORY OF THE ENGLISH OCCUPATION OF EGYPT. (LONDON, 1907)
- CAMBRIDGE MEDIEVAL HISTORY, VOL. 4 (CAMBRIDGE AT THE UNIVERSITY PRESS 1929)
- HARRIS, W., FRANCE, SPAIN AND THE RIF. (LONDON 1927)
- LANDAW, ROM MOROCCAN DRAMA. (LONDON 1956)
- LAWRENCE, T.E., SEVEN PILLARS OF WISDOM. (OFORD 1925)
- LONGRIGG, S.,H., IRAQ 1900-1950, A POLITICAL, SOCOAL AND ECONOMIC HISTROY- (LONDON 1953)
- LUTSKY, V., MODERN HISTORY OF THE ARAB COUNTRIES (MOSCOW 1969)
- MARLOWE, JOHN, SPOILING THE EGYPTIANS (LONDON 1974)